



بعد شهور من الاستعدادات والمقاييس والمفaoضات، أطلقت تركيا عمليتها العسكرية في كانتون عفرين، الذي شكل، منذ سقوطه بيد وحدات حماية الشعب الكردية صيف عام 2012، شوكة في خاصرتها الجنوبية. العملية العسكرية التركية "غصن الزيتون"، كما عملية "درع الفرات" من قبل، ما كانت لتتم لولا ضوء أخضر روسي. وجاءت الموافقة الروسية واضحةً مع سحب موسكو مراقبتها المنتشرة في عفرين إلى منطقة تل رفعت الاستراتيجية، بموجب اتفاق وُضعت لمساته الأخيرة في زيارة رئيس الأركان التركي، خلوصي آكار، موسكو الأسبوع الماضي، صحبة مدير المخابرات التركية، حاكان فيدان.

بالنسبة إلى روسيا التي يعدها بعض الأكراد حلifaً تاريخياً، أخذأً بالاعتبار العلاقات القوية التي كانت تربط عموم القوى السياسية الكردية، وخصوصاً حزب العمال الكردستاني، ذا التوجه الماركسي، في موسكو، يعد تعاون تركيا جوهرياً في تحويل "نصرها" العسكري إلى اتفاق سياسي يؤمن لها وجوداً غير مكلف في سوريا، ويحقق مصالحها فيها. وقد ازدادت أهمية تركيا بالنسبة إلى روسيا أكثر، واتسعت رقعة المصالح المشتركة معها، بعد إعلان وزير خارجية الولايات المتحدة، ريكس تيلرسون، الأسبوع الماضي عن استراتيجية أميركية "جديدة" في سوريا، عمدتها الاحتفاظ بوجود عسكري في مناطق شرق الفرات، بعد القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية، وتشكيل قوة محلية (كردية) وتجهيزها لحماية الحدود، قوامها 30 ألف مقاتل، في مسعى إلى تحويل سوريا إلى مسرح رئيس لمواجهة التهديد الإيراني، عوضاً عن تسليمها لإيران، بحسب تيلرسون، كما حصل في العراق بعد الانسحاب غير المدروس عام 2011، ولضمان تحقيق انتقال سياسي في سوريا، يمثل خطوة

وتعتمد الولايات المتحدة في مساعها للاضطلاع بدور رئيس في تقرير شكل الحل، ومنع روسيا من الانفراد في فرض رؤيتها، على سيطرتها على نحو ثلث مساحة سوريا البالغة 185 ألف كم مربع تقريباً، في منطقة تضم أكثر ثرواتها من النفط والغاز والمياه والسدود ومحطات توليد الطاقة الكهربائية والمحاصيل الزراعية الاستراتيجية، إلى درجة أن واشنطن لم تترك تحت سيطرة روسيا في سوريا إلا فوسفات حمص، وبعض حقول الغاز الواقعة إلى الشرق منها. وتدرك موسكو أن أي نظام في دمشق لن يكون في مقدوره الاستمرار من دون استعادة مناطق شرق البلاد والثروات الكبيرة التي تحويها، وإلا سيغدو حينها مثل الأردن، معتمداً كلياً على المساعدات الخارجية في بقائه وتمويل حكمه، ما يعني أن موسكو التي تعاني نفسها من صعوبات اقتصادية، بسبب العقوبات الغربية عليها وانخفاض أسعار النفط، سوف تتوتر في تمويل نظام كسيح سنوات طويلة، بدل أن تنضح ثروات سوريا تعويضاً عن تكاليف عملياتها العسكرية فيها. لم تتحدث بعد عن استخدام واشنطن لتمويل إعادة إعمار المناطق المدمرة، والتي يقع معظمها في نطاق سيطرة النظام، سلاحاً سياسياً للضغط باتجاه الحل الذي يرضيها.

يضع هذا الأمر روسيا في مأزق عويص، ويزيد الحاجة إلى تركيا المتضررة أيضاً من السياسة الأمريكية في سوريا، ومن دعمها للأكراد. بدون تركيا، لن تكون هناك إمكانية لإقناع فصائل المعارضة السياسية والعسكرية السورية، بالتعاون في التوصل إلى حل ينقذ روسيا من ورطتها السورية، ويمكن الرئيس، فلاديمير بوتين، من تحويل خطاب "النصر" الذي ألقاه في حميميم في شهر ديسمبر/كانون الأول الماضي إلى فوز يريده كبيراً في انتخابات مارس/آذار المقبل.

مع احتدام حدة الصراع في المنطقة، وخفوت الاستقطاب الطائفي والمذهبي، وتنامي التوتر القومي والإثنى، ستخلط أوراق التحالفات في سوريا والمنطقة من جديد، وسيظهر معسكران إقليميان متقابلان، تجتمع فيهما تركيا وإيران على دعم السوريين العرب، في مقابل مساندة السعودية والإمارات للأكراد في محاولة لاحتواء نفوذ كل من إيران وتركيا في العراق وسوريا، أو إضعافه، حتى لو اقتضى الأمر تفتيهما. ستكون روسيا طبعاً ظهيراً للمعسكر الأول، في حين ستقود الولايات المتحدة الثانية. على أن هذا الخلط لن يكون نهاية المطاف في المخاض العسير الذي تمر به المنطقة، فالصراع السوري لن ينتهي، على ما يبدو، إلا وقد هزَّ أركان المنطقة، وقلب قيمها السياسية التي أفناناها، وطوى قرناً من تاريخ سياساتها وتحالفاتها.